MARINA MESOPOTAMICA 20(1): 133-155 2005

الثروة السمكية في أهوار العراق بين الماضي والمستقبل وسبل النهوض بها

عامر علي الشماع

مركز الثروة الحيوانية والسمكية- وزارة العلوم والتكنولوجيا-العراق

الخلاصة

تشكل مياه الاهوار والأنهار حوالي 70% من المساحة الكلية للمسطحات المائية في القطر، وتعد مصدراً جيداً للثروة السمكية إذا ما توافرت لها الحماية الكاملة. وللوقوف على الحالة التي وصلت إليها الثروة السمكية في هذه المياه، تم القيام بعدد من الزيارات الميدانية إلى منطقة الأهوار الجنوبية في المناطق القريبة من مدينة الناصرية منها العكيكة والطار والفهود شمال غرب هور الحمار. اجريت الدراسة الاولى خلال عامي 1988-1989 ثم أتبعت بزيارات لاحقة جرت خلال عامي 1992 و1994، وتبين هنالك إشكالا مختلفة من الزوارق التي تستخدم في الصيد وتصنع محلياً، أهمها المشحوف والكعد والطراد والشختورة. إما شباك الصيد فقد إختلفت هي الأخرى في أشكالها واحجامها وطرائق إستعمالها وتكاليفها ومصادرها، منها الهيالة والمحير والطوافي والقاطوع. اضافة الى استعمال الطرائق غير القانونية في الصيد. و شملت الدراسة أيضا زيارة الأسواق المحلية وأماكن بيع الأسماك المنتشرة في منطقة الدراسة، ووجد أن أسماك الخشني والكارب العادي والبني تأتي في المراكز الثلاثة الأولى للأنواع المباعة خلال معظم أشهر الفترة 1988-1989. بينما جاءت الأسماك من جنس الكراسيس المركز الثاني بعد أسماك الخشني في المصيد والأسماك المباعة في منطقة الدراسة خلال عام 1999، بعد دراسة قام بها فريق عمل تابع لقسم بحوث الأسماك. تضمنت الدراسة هذه وصفا لواقع الثروة السمكية في المنطقة والمعوقات التي تعترضها وأقترح العديد من الأفكار العلمية الهادفة للوصول إلى أفضل السبل الكفيلة للنهوض بالثروة السمكية وتنميتها في المنطقة مستقبلاً.

المقدمة

تغطي المياه حوالي (3.8) مليون دونم من الأراضي العراقية الداخلية منها (2.3) مليون دونم تغطي بمياه الأهوار، تعد هذه المسطحات مصادر جيدة للثروة السمكية في القطر يمكن أن تدعم النشاط الاقتصادي وتحولها إلى منطقة منتجة تسهم في بناء الكيان الحضاري للقطر إذا ما تم الإهتمام بها بشكل علمي. تنتشر معظم الأهوار والمستنقعات في السهل الرسوبي من العراق، وتغطي حوالي 4.5% من مساحة العراق. وتتركز على شكل مثلث يمتد بين مدن الناصرية والعمارة والقرنة. ويمتهن بعض سكان الأهوار تربية الجاموس، والبعض الأخر حرفه صيد الأسماك أو الطيور. كما يمتهن قسم منهم صناعة الحصر والبواري والبسط والمتاجرة بهذه المنتجات وتصديرها إلى المدن القريبة إضافة إلى نسبة لا بأس بها تعمل في الوظائف الحكومية.

نظراً للانتهاء من إنشاء سدي الموصل وحديثة والقيام بما سمي بتكتيف ذنائب الأنهار إضافة إلى سنوات الجفاف التي مر بها القطر، إنخفظت مناسيب المياه في منطقة الأهوار وتم بالفعل تجفيف مساحات كبيرة منها. لقد أدى ذلك إلى هجرة الكثير من سكانها الذين تركوا الصيد وتربية الجاموس. وتحول البعض الآخر لزراعة الشعير وغيره من المحاصيل، ومضى على ذلك مدة طويلة مما أدى بأن الكثير منهم لا يرغب بالعودة إلى حياة الهور وصيد الأسماك والطيور. إن هذه المشكلة تتطلب الإستفسار من العائدين والساكنين في الأراضي المجففة عن رغبتهم في إعادة إغراق المنطقة. أو الاكتفاء مع الساكنين الذين لازالوا على ضفاف الاهوار غير المجففة ويمتهنون مهنهم التقليدية، مما يتطلب نشر الوعي بينهم لحماية الموارد الطبيعية ومنها الثروة السمكية مستقبلاً وتدريبهم على تربية الأسماك مثلا.

إن القيمة الغذائية العالية للأسماك لما تحويه من البروتين الحيواني، إضافة إلى المواد الدهنية والفيتامينات والأملاح المعدنية التي تجعلها مصدرا غذائيا جيدا للإنسان وركيزة من ركائز الأمن الغذائي في القطر والوطن العربي، فسن القوانين الكفيلة بحماية هذه الثروة الاقتصادية ومراقبة تنفيذها بالشكل الجدي واجب على كل فرد. لذا حدا بالكثير من دول العالم الإهتمام بالثروة السمكية في مياهها الداخلية وبدأت بتربية الأسماك فيها لزيادة منتوجها السمكي وتوفير البروتين الحيواني، إضافة إلى تربية أحياء مائية أخرى مثل الروبيان الذي إزداد عليه الطلب عالميا في السنوات الأخيرة.

إن ضعف الرقابة على مصائد الأسماك وعدم وجود حصة مائية لها وتفشي إستخدام طرائق الصيد غير القانونية، وجهل الصيادين بدور الثروة السمكية في الإقتصاد الوطني. وعدم دقة المعلومات الإحصائية وكفايتها وعوامل عديدة أخرى، أدت إلى ضعف الإنتاج السمكي وتذبذبه من عام إلى آخر. فالطاقة الإنتاجية لأي مسطح مائي من الثروة السمكية تتوقف على ما يحويه هذا المسطح من الأسماك أولا، وعلى عدد الصيادين العاملين في هذا المسطح وأنواع الزوارق وأساليب الصيد المستخدمة من قبلهم، وكذلك عدد ساعات العمل الفعلي.

وللوقوف على حقيقة الحالة التي وصلت إليها الثروة السمكية في القطر بشكل عام ومنطقة الاهوار بشكل خاص. وللتعرف على كميات الأسماك المصادة من المسطحات المائية واختيار أفضل السبل الكفيلة بضمان إستمرارية هذه المسطحات بإنتاجها للثروة السمكية وإيصالها إلى المستهلك بالشكل الأمثل. أختيرت منطقة الأهوار الجنوبية في محافظة ذي قار لإجراء مثل هذه الدراسة. فخلال المدة الممتدة من بداية أيلول 1988 والى نهاية آب 1989 حققت عشر زيارات إلى مدينة الفهود والمدن القريبة منها العكيكة الطار واللعيوسية في محافظة ذي قار

الواقعة شمال غرب هور الحمار، كما تم خلال هذه الزيارة مقابلة عدد من الصيادين والباعة في المنطقة. ودرست السوق المحلية للاسماك ومناطق الصيد وبيع الأسماك المنتشرة حول المدينة وعلى طول ضفاف الهور للتعرف على ما مطروح من أسماك للبيع، والأنواع المفضلة منها من قبل المستهلك. خلال عامي 1988-1989 جمعت عينات شهرية من الأسماك لدراسة عدد من الجوانب الحياتية لها والتعرف على غذائها المفضل، إضافة الى إجراء تقويم شهري لما موجود من أسماك في منطقة الدراسة. وفي عامي 1992 و1994 أجريت زيارة للمنطقة للتعرف على الأسعار الجارية للأسماك وأدوات الصيد المستعملة. وتمت مقارنة المشاهدات مع أخرى لزيارات فصلية أجريت خلال عام 1999، للتعرف على أنواع الأسماك المصادة والمباعة وأعدادها في منطقة الدراسة الأولى وإلى الجنوب منها في مدن العكيكة وسوق الشيوخ، والوقوف على ما آلت له الثروة السمكية في المنطقة وخاصة بعد ما عانت الأهوار فيها من ما سمي بتكتيف أذناب نهايات الأنهار، وحالة الجفاف التي مرت بها البلاد في السنوات العشر الماضية قبل عام 2003 (الشماع، 1993 وبلاسم وآخرون، 2002 والشماع وآخرون، 2002).

منطقة الدراسة

تقع مدينة الفهود على الطريق الواصل بين مركز مدينة الناصرية ومدينة القرنة، على مسافة تبعد حوالي 100كم شمال غرب مدينة البصرة و(55) كيلو متراً شرق مدينة الناصرية وعند حدودها الغربية يدخل نهر الحمار هور الحمار في جزئه الشمالي الغربي المعروف محليا" بهور (آل مشهيد)، حاملا معه مياه نهر الغراف وأهوار مدينة الشطرة الناتجة عن إرتفاع مناسيب المياه في القطر خلال الزيارة الأولى.

يمتد هور الحمار من شمال غرب مدينة البصرة وعلى بعد 15 كيلومتراً منها وبأتجاه محافظة ذى قار لمسافة تصل الى أكثر من 100 كيلو متراً عند مدينتي الفهود وسوق الشيوخ. وتقدر مساحة هور الحمار بـ (2500) كم (الخياط، 1975). وأن المصدر الرئيسي للمياه فيه هو نهر الفرات بعد تفرعه الى عدد من الفروع الصغيرة تصب مياهها جنوب مدينة الفهود بحوالي خمس كيلو مترات قرب مدينة الطار. خلال عامي 1988 و1989 وبسبب إرتفاع مناسيب المياه في القطر، وصلت مياه أهوار شمال القرنة الى الحدود الشمالية لمدينة الفهود، ووجدت هي الأخرى طريقها الى هور الحمار خلال منافذ كثيرة تم إنجازها في الشارع الرئيسي بين مدينتي الجبايش والفهود Al-Shamma'a & Jasim (1993).

النتائج والمناقشة:

طرائق الصيد الشائعة والشباك المستخدمة:

أولا:الشباك

تعد الشباك الوسيلة الرئيسية للصيد في المياه المحيطة بمدينة الفهود والأنهار القريبة منها. وتوجد أنواع مختلفة من الشباك تتباين في أشكالها وأحجامها ومقاييس فتحاتها. تسمى أغلبها بأسماء متعارف عليها محليا، أهمها كما وجدت خلال عامي 1988-1989:

أ- الشباك الغلصمية بنوعيها الثابت والطافي: يتراوح طول ضلع فتحات معظم الشباك من 1.5 سم الى 4.5 سم وهي فتحات غير قانونية يحصل عليها الصيادون بطرقهم الخاصة بسعر يصل الى (55) دينار للشبكة الواحدة ذات الطول 60 م والتي سبق وان أكدنا تأثيرها السلبي على الأسماك الاقتصادية (الشماع 2002). أما الشباك القانونية التي يصل طول ضلع فتحاتها الى حوالي 6سم فيمكن الحصول عليها من الجهات الرسمية بمبلغ يصل الى 5 دنانير فقط

للشبكة الواحدة وتباع للصيادين المجازين فقط، أما الصيادون غير المجازين فيحصلون عليها بعشرة أمثال ثمنها في كثير من الأحيان من جهات غير رسمية. وجميع هذه الشباك مستوردة من خارج العراق ومن مصادر مختلفة أهمها كوريا واليابان.

تنصب الشباك الغلصمية الثابتة، والمسماة محليا بالهيالة بخطوط متوازية وعمودية على الساحل في الكثير من الأحيان بمساعدة ركائز خشبية يصل طول الصف الواحد في من هذه الشباك الى أكثر من 150 متراً، وبواقع 3-6 شباك للصف الواحد لأكثر من صف للمجموعة الواحدة من الصيادين الذين ينتمون للعائلة نفسها في كثير من الأحيان او السلف نفسه. وقد يقطع النهر بشبكة طويلة تدعى بالكاطوع تصل بين ضفتي النهر في موسم الصيهود أي موسم أنحسار المياه، أو بوساطة الشباك الغلصمية الطافية بأنواعها المختلفة وتسمياتها المحليـــة (السياسي، الطوّافي أوالطياري). ويكون عند المياه المتحركة و العميقة في مداخل الأنهار و الفروع الصغيرة لنهري الفرات و الحمار.

ب- شباك الكرفة: يتراوح طول هذه الشباك بين (40-65) مترا وبعرض (إرتفاع) يصل الى خمسة أمتار في بعض الأحيان وبفتحات يصل طول ضلعها الى أربعة سنتمترات. تحوي هذه الشباك على عدد من الأكياس يتراوح عددها بين 10-15 كيساً، ومثل هذه الشباك ما يدعى بالمحير الذي يصل سعره الى حوالي (1200) دينار للشبكة الواحدة. تصنع هذه الشباك داخل القطر، وتجلب من منطقة الفرات الأوسط عادة. يحتاج هذا النوع من الشباك الى قوة عضلية لسحبها خارج المياه وتشارك معظم العائلة أو المجموعة ويتراوح عددها بين 5-7 أشخاص في سحب هذه الشباك. وتستخدم هذه الشباك عادة عند مداخل نهر الحمار وفروع نهر الفرات الى مياه الهور لخلو المنطقة من النباتات المائية مثل البردي والقصب، التي قد تعيق عملية سحب هذه الشباك.

ج- السلية (الحذافة): وهي أصغر الشباك المستعملة في المنطقة وتحتاج الى صياد ماهر وممرس في استخدام هذا النوع من الشباك التي يصل سعر الجيد منها الى 120 ديناراً ويصل قطر البعض منها الى حوالي عشرة أمتار. تستخدم هذه الشباك في معظم المياه المحيطة بالمدينة والخالية من القصب والبردي والأجسام الغريبة الحادة مثل الصخور التي كثيرا ما تسبب في تمزيق الشباك في زورق خفيف (المشحوف عادة) وتدار عملية الصيد من قبل شخصين في الكثير من الأحيان.

د- أخرى: ويستعمل الصيادون عددا آخر من طرائق صيد الأسماك في المنطقة بالاعتماد على الشباك والزوارق ايضا أو بدونهما، مثل استعمال الفالة والفخاخ وحتى المسك باليد خاصة في فترة الصيهود او عند إنسحاب مياه الفيضان كما حدث في شهري مايس وحزيران 1989. وطرائق اخرى تتعارض كليا مع ما تتطلبه أبسط قواعد حماية الثروة السمكية وقوانينها في القطر، كاستعمال السموم النباتية (الزهر) والسموم الكيمياوية مثل مبيدات الحشرية وكذلك المتفجرات بأنواعها والكهرباء.

ثانيا: قوارب الصيد :

تتوافر في المنطقة أنواع مختلفة من الزوارق الصغيرة الحجم، يصنع الكثير منها محليا، وتتراوح القوة الحصانية للمحركات المستعملة في أنواع خاصة منها بين 15-25 حصانا ومن أهم هذه الزوارق:

المشحوف: زورق ضيق، قليل العمق يتراوح طوله بين (2.5-3.5) متر يطلي سطحه الخارجي بالقار. ويتراوح سعر مثل هذا الزورق بين 150 ديناراً 250 ديناراً. ويسمى المشحوف الأقل عمقا وذو المقدمة المرتفعة بالطرادة. يستخدم هذا النوع من الزوارق في سفرات الصيد بواسطة الشباك الغلصمية الخفيفة الوزن وشباك السلية، وكذلك في جمع الأسماك من شباك النصب من قبل

الصيادين أو النساء والأطفال لعدم الحاجة الكبيرة في إدارة هذا النوع من الزوارق إذ أن معظم الرجال في الخدمة العسكرية.

ب- الكعد: يصنع الزورق من خشب الصاج في كثير من الأحيان ويطلى السطح الخارجي من الأسفل (الغاطس) فقط بالقار . يصل طول الكعد 3 م وبعرض أكبر نسبيا مما هو عليه في المشحوف وتتراوح تكاليف صناعته بين 700-1000 دينار. يستعمل الكعد في التنقل وفي رحلات الصيد بواسطة شباك المحير الثقيلة الوزن عادة.

ج- الشختورة: زورق ضيق يصل طوله حوالي 4 أمتار ويصل عمقه الى حوالي 35 سم. يصنع الشختور من الخشب الصاج، وبشكل يسمح معه بتركيب محرك على جزئه الخلفي ، وبالتالي فهو أكثر الزوارق المتوافرة في المنطقة سرعة. تستخدم هذه الزوارق في إيصال الأسماك المصيدة من وسط الهور الى الشارع الرئيسي أو مركز النقل وعلاوي بيع الأسماك، وكذلك في التنقل من مكان الى آخر في داخل الهور إضافة الى سفرات الصيد بالشباك المختلفة. تصل أسعار هذا النوع من الزوارق الى مثيلاتها الكعد. أما محركات الزوارق فتتراوح أثمانها بين 500-800 ديناراً ، أو أكثر حسب قوتها الحصانية.

د- المكلفت : وهو شختورة أو كعد ويصنع من خشب الصاج وتملأ الفراغات ما بين لوحات الخشب بواسطة خيوط الجنب والقماش المشبع بالغراء، دون اللجوء الى إستخدام القار لهذا الغرض. وقد يصل سعر هذا الزورق الى 1200 ديناراً أو أكثر.

تجدد أدامة الزورق سنويا بعد نهاية موسم الجفاف فيقلع القار القديم الذي فعلت به الظروف الجوية ويبدل بطبقة جديدة استعدادا للموسم الجديد.

ثالثا: الصيادون

يختلف الصيادون بعضهم عن بعض فمنهم من يحترف الصيد مهنه له، ولكن القليل منهم من يحمل إجازة للصيد. أما الآخرون فيمارسون العمل في أوقات محدودة من السنة مثل العطل الرسمية والمدرسية والإجازات الدورية بوصفهم أجراء أو هوات صيد. تسهم النساء والاطفال في عملية الصيد بنصب الشباك الغلصمية بالقرب من منازلهم. وكذلك في مساعدة الرجال (من الأقارب عادة) في سحب شباك المحير أو جمع الأسماك منها.

يصل عدد العاملين على زوارق الصيد بالشباك الغلصمية أو السلية الى ثلاثة أشخاص عادة، وقد يكون مالك الزورق أو الشباك المحير من بينهم. بينما يصل عدد العاملين على زوارق شباك المحير الى خمسة أشخاص او أكثر اذا ما أضيف اليهم الصبية والنساء الذين يسهمون في جمع الأسماك وفي سحب الشباك في بعض الأحيان. لا يمكن حصر او السيطرة على عدد الاشخاص الذين يقومون بالصيد فعلا في هذه المنطقة فهنالك أعداد كبيرة منهم يصطادون السمك بالقرب من منازلهم لغرض الإستهلاك الشخصي وبيع الفائض منه على الطريق العام أو تجفيفه لليوم التالي.

تحدد حصة المشاركين في الصيد من الواردات بعد ان يتم عزل ثلث المورد الخاص بتغطية نفقات الشباك وإدامة الزورق من قبل مالكها الفعلي ومن ثم يقسم الباقي بالتساوي بين الصيادين المشاركين في عملية الصيد ومن ضمنهم مالك أدوات الصيد إذا ما شارك هو فعلا معهم في الصيد بعد أن تدفع المبالغ المتفق عليها للإجراء إذا وجد أحدهم قبل ذلك.

ومن المشاكل التي يعاني منها الصيادون وعملية الصيد في المنطقة هي عدم توافر مادة الثلج، إضافة الى عدم توافر الشباك القانونية وارتفاع أسعارها وأسعار الزوارق المستخدمة في عملية الصيد. اذ أن كل من معملي الثلج الموجودين في المدينة كانا عاطلين عن العمل طيلة أيام الدراسة خلال عامي 1988-1989 بسبب ظروف الفيضان وعدم توافر قطع الغيار، ورأس المال الكافي لتشغيلهما. أن الأسماك كما هو معروف عنها من الموارد الغذائية السريعة التلف وخاصة في ظروف مناخية حارة كالتي عليها في منطقة الدراسة خلال معظم اشهر السنة. والثلج يساعد الصيادين في إيصال أسماكهم الى مناطق الإنزال أو الى المستهلك وهي محتفظة بجودتها اذا ما وضع الثلج عليها مباشرة في زورق الصيد بعد الانتهاء من عملية الصيد، والا فالصيادون سوف يضطرون (خاصة الذين يمارسون الصيد في وسط الهور صيفا) الى إيصال أسماكهم الى الأسواق بحالة متدنية. وبالتالي عدم صمودها لمدة طويلة في الأسواق و حرمان الصيادون من وارد جيد يساعده في رفع دخله اليومي. إن إستخدام الثلج مهم جدا أيضا للحفاظ على جودة الأسماك في أثناء التسويق الى مناطق الانزال و علاوى الأسماك داخل وخارج منطقة الدراسة وخاصة اذا ما حفظت بين طبقات من الثلج المجروش في صناديق خشبية او لدائنية (بلاستيكية) حتى تساعد في سهولة نقل الأسماك و الحفاظ عليها من التلف.

رابعا: مدة الصيد

تستمر مدة منع الصيد في المنطقة الجنوبية من بداية شهر آذار او منتصف شباط حتى نهاية نيسان من كل عام وذلك للحافظ على حياة الأسماك الناضجة جنسياً والسماح لها بوضع بيضها داخل مياه الأهوار أو خارجها ولو لمرة واحدة. وكثيرا ما يتغير موعد المنع من عام الى آخر من قبل الجهات المسؤولة ولكن من الملاحظ لا يراعى في تعيين مدة المنع المواعيد الخاصة لكل سمكة من الأسماك

الإقتصادية للهجرة او في طرح السرء، اذ تختلف هذه المواعيد من سمكة الى أخرى مثل سمكة الشلك التي تبدأ مبكرة جداً في هجرتها.

لم تكن هناك أي جدية في تنفيذ قرار منع الصيد من قبل الصيادين أنفسهم أو عوائلهم أثناء مدة الدراسة على الرغم من الرقابة المشددة التي كانت موجودة خلال هذه المدة إذ كثيرا ما يباع السمك في هذه المنطقة سرا أو من الزوارق مباشرة بعد الاقتراب من ساحل الهور أو الطريق العام. وقد أكد العديد من الصيادين بأنهم يركزون عملهم في موسمين هما موسم "الزرة" وهو موسم تجمع الأسماك وبدء هجرتها لغرض التكاثر خلال شهري شباط وآذار على الرغم من مدة منع الصيد أوخلال شهري مايس وحزيران في وقت أنسحاب المياه وما يعرف "بالحوطة" إذ يتراوح مقدار الصيد في هذين الموسمين بين 60-70% من إجمالي الصيد خلال العام الواحد.

خامسا: التسويق

تعتمد حالة الأسماك المسوقة على وقت صيدها وكيفية نقلها الى مواقع البيع. توضع الأسماك عادة عند بيعها على الأرض مباشرة أو على فرشة من البردي أو قطعة قماش أو حوض معدني في أحسن الأحوال وبدون ثلج في معظم الأحيان صيفا وشتاء. وتعرض الأسماك الكبيرة والمتوسطة عادة للبيع على شكل مجاميع صَغيرة تدعى "بالشروة" تتراوح بين 4-6 أسماك. وتتحدد جودة الأسماك بعد فحص الغلاصم ولمس جسم السمكة والتعرف على رائحتها من قبل المشتري قبل أن يقوم بالمساومة مع البائع في تحديد السعر. ويعتمد المبلغ المدفوع من قبل المستهلك ثمنا للبضاعة على نوع السمكة وحجمها وجودتها. وكان يتراوح سعر الكيلوغرام الواحد من سمك الكارب بين الدينار الواحد للسمكة المتوسطة الى 1.750 دينار للسمكة الكبيرة ومثلها للسمكة الحمري والشلك الكبير ويصل سعر الكيلو الواحد من سمكة البني الى (1.350-1.900) دينار. أما سمكتا الشبوط

والقطان فيصل سعر الكيلوغرام الواحد الى 2.500 ديناراً ولا تنطبق هذه المقاييس على أسماك القطان والشبوط والكارب والبني الكبير الحجم والتي تتجاوز وزنها على أربعة كيلوغرامات (أو ما يعرف محليا بالأوقية) أذ تباع بشكل منفرد وبأسعار مضاعفة. أما أسماك الخشني والأسماك الصغيرة يتراوح وزن المجموعة المبيعة بين (10-20كغم) وبسعر يصل الى 0.450 دينارا للكيلوغرام الواحد ويتباين هذا السعر بالنسبة للعرض والطلب. وقد وجد ان هذه الأسعار قد تغيرت مع مرور السنوات بسبب التضخم (جدول1).

جدول (1)- أسعار الأسماك (دينار/كغم) والزوارق والشباك في منطقة الأهـوار الجنوبية – محافظة ذي قار خلال أعوام الدراسة المختلفة

	1989-1988	1992	1996	1999 (ألف دينار)
الأسماك				
الكـــارب العـــادي والحمري والشلك	1.750-1.000	3.500-1.750	45- 35	2.000-1.250
البني	1.900-1.350	4.000-3.000	50-45	3.500
الشبوط والقطان	2.500	5.000	60-50	3.750
الأسماك الكبيرة (اكبـر من 3كغم)	5.000	10.000-7.500	95-75	3.5-2.5
الخـــشني والأســـماك الصغيرة	0.450	1.250	10	1.0
الشباك				
شباك غلصمية (60م)	55	120	4500-2000	
الكرفة (50م)	1200	2500	15000	
السلية (قطر 1م)	100	180	1100-700	
الزوارق				
المشحوف	250-150	450	2500	75-35
الكعد	1000-700	1500	10000	
الشختورة	1100-1000	2900	15000	
المكلفت	1500-1200	2650	20000	
المحركات	800-500		35000-8000	

ويتم تسويق الأسماك المصيدة في المنطقة من عدة منافذ أهمها:-

أ- البيع المباشر من قبل الصيادين أو عوائلهم على الطريق العام (وخاصة عند المناطق التي تصل اليها مياه الاهوار او التي وصلت اليها مياه الفيضان) على المسافرين بالمفرد أو بشكل مجموعات صغيرة وفي بعض الأحيان يشتريها الصفاطون بالجملة.

ب- بيع الأسماك في السوق المحلية للمدينة من قبل عوائل الصيادين وخاصة النساء منهم أو من قبل المضاربين الذين يتسببون في رفع أسعار الأسماك المباعة للمستهلك بشكل غير مباشر.

ج- سوق الأسماك الرئيسية: كانت اسواق بيع السمك لمدينة الفهود مغلقة معظم مدة الدراسة بسبب الحالة الاستثنائية التي مرت بها المدينة خلال فيضان عام 1988. وتم فتحها مرة ثانية عند بداية موسم الصيد مايس (مايو) 1989، ولكنها ما تزال تفتقر الى السجلات الإحصائية الخاصة بتثبيت أنواع الأسماك المبيعة وكمياتها وأسعارها وكذلك وجد عليه الحال لمعظم اسواق منطقة الدراسة خلال 1999.

عندما انحسرت مياه الفيضان بدأ الصيادون بإيصال أسماكهم الى السوق مباشرة وخاصة الكبيرة منـــها (4 كيلوغرامات او أكثر)، لسهولة الوصول الى مبنى السوق الواقع عند مصب نهر الحمار بدلا من عرضها في السوق الداخلية او بيعها عند الشارع العام. ونشط الصفاطون بشراء الأسماك منها بعد ان تجري عليها مزايدة سريعة قد لايشترك فيها أكثر من أثنين من الصفاطين أو الباعة. أما في حالة وجود عدد كبير من الأسماك فتجري المزايدة على الأسماك الكبيرة مثل الكارب العادي أو الشبوط أو الكطان أن وجدا أولا ثم الأسماك الصغيرة مثل الخشني. والمبلغ المدفوع في النهاية يعتمد على نوعية الأسماك المباعة وحجمها وكذلك جودتها.

د- يقوم الصفاطون بتسويق الأسماك خارج منطقة الصيد، مركز المحافظة عادة، ويستخجمون احيانا سياراتهم الخاصة في عملية تصدير الأسماك خارج الحدود الأدارية لمدينة الفهود. والصفاطون غالبا ما يتحكمون في أسعار الأسماك المشتراة، خاصة عندما يقوم هؤلاء بتسليف الصيادين مبالغ كبيرة لغرض شراء الزوارق والشباك. ويفضل الصفاطون التعامل مباشرة مع الصيادين أنفسهم خاصة الذين يقومون بالصيد بالقرب من ضفاف الهور او من محلات إنزال الأسماك عند نقاط معروفة لهم على ضفاف الهور والأنهار القريبة للحصول عليها بسعر أقل، بدلاً من شرائها من الاسواق.

يواجه نقل الأسماك في مناطق الإنزال او البيع مشاكل عديدة، أهمها عدم توافر الواسطة المتخصصة لنقل الأسماك والمزودة بغرف مبردة أو حتى صناديق خشبية أو معدنية معزولة أعدت لمثل هذا الغرض. أنما يعتمد الصفاطون على سيارات الحمل الصغيرة وهي مركبات مفتوحة إستوردت لنقل المنتجات الزراعية المختلفة وتستعمل في بعض الأحيان لنقل المواد الإنشائية. لا تتوافر في هذا النوع من المركبات أي حماية حقيقية للأسماك من حرارة الجو، وأشعة الشمس المباشرة أثناء عملية النقل على الرغم من قيام المسوقين (الصفاطون عادة) بوضع كمية من الثلج غير المجروش يجلب من خارج المنطقة لعدم توافره فيها) وتغطيتها بغطاء سميك أو نبات البردي والقصب في بعض الأحيان. أن هذه العملية البدائية لا تحافظ على جودة الأسماك المصدرة خاصة في فصل الصيف علما بأنه غالبا ما يحتاج الصفاطون الى مدة لا تقل على الساعتين لملء المركبة بالأسماك قبل الشروع بالسفر الى مركز المدن القريبة مثل الناصرية والسماوة وكذلك مدن أخرى مثل كربلاء والنجف الأشراف في بعض الأحيان.

هـ- أما الأسماك غير المبيعة فيختلف التعامل معها من قبل الصيادين أو الباعة، إذ يقوم القلة من باعة السمك في السوق الداخلية بحفظ الأسماك الكبيرة (أكثر من 2.5 كغم) في مجمدة الدار لليوم التالي خاصة في ايام المنع. أو القيام بعرض الأسماك المصيدة للبيع على شكل دفعات بعد أن يحفظ جزء منها في مجمدة في الدار لغرض المحافظة على جودة الاسماك والحصول على سعر أفضل في اليوم

التالي. وقد تقوم عوائل الصيادين بتنظيف الأسماك الصغيرة والمتوسطة الحجم مثل أسماك الخشني والحمري والكارب العادي وتجفيفها لغرض الاستهلاك الشخصي. ولكن غالبا ما يتم التخلص من الاسماك غير المباعة وخاصة الصغيرة منها برميها مع النفايات أو الى مياه الهور في أحسن الأحوال خارج أشهر منع الصيد.

ز- سمكة الجري من الأسماك غير المرغوب بها في هذه المنطقة للعادات التغذوية لسكان الأهوار، وبالتالي فهي أما أن تعاد الى المياه أو أن ترمى الى اليابسة، شأنها شأن الأسماك الصغيرة التابعة للرتبة نفسها مثل سمكتي "أبو الحكم" و "أبو الزمير" والغريب انه لا يوجد من يجمع أسماك الجري على الرغم كبر حجمها وبخس أثمانها

(وكان من الممكن الحصول عليها مجانا خلال الزيارة الاولى). وتسويقها الى أسواق المدن الكبيرة التي تستهلك فيها مثل مدينتي البصرة وبغداد.

كميات الأسماك المباعة

لقد عثر على (20) عشرين نوعاً من الاسماك متواجدة في مياه الهور، ولكن حوالي نصفها لا يستهلكها المواطن (الشماع، 2004). تختلف الأسماك المعروضة للبيع في السوق المحلية والاسواق بين يوم وآخر. وخلال الزيارة الأولى لم تتوافر السجلات الخاصة بأوزان وأنواع الأسماك المباعة في منطقة الدراسة، ولاغراض هذه الدراسة فقد تم حساب معدل أوزان الأسماك المختلفة والمباعة في مناطق البيع كافة خلال اليوم الواحد من كل شهر بدلالة مجموع أوزان الأسماك وأحجامها في كل يوم من أيام الزيارة والبالغة بين (3-4) أيام شهريا، فوجد أن معدل وزن الأسماك المباعة في اليوم الواحد خلال مدة الدراسة يساوي (1.435) طنا (جدول 2)، وهو يشكل نسبة عالية إذا ما قورن مع ما مسجل عن مبيعات الأسماك في منطقة الأهوار الجنوبية في محافظة ذي قار والمنشورة من قبل الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية (جدول 3). وهذا قد يعطينا مؤشرا على عدم دقة سجلات اسواق الأسماك في هذه المنطقة والمدن المحيطة بمياه هور الحمار في محافظة ذي قار.

جدول (2): المعدل اليومي لأوزان الأسماك المبيعة (كغم) حول مدينة الفهود لكل شهر من أشهر الدراسة ومعدل وزن كل سمكة بالغرامات (غم/سمكة) مع النسبة المئوية (%) لوزن كل نوع من هذه الأسماك خلال عام 1988-1989.

	تشرين الثاني			كانون الاول			كانون الثاني			شباط			مايس			حزيران			تموز		
	1988			1988			1989			1989			1989			1989			1989		
	الوزن كغم	غم/ سمكة	%	الوزن كغم	غم/ سمكة	%	الوزن كغم	غم/ سمكة	%	الوزن كغم	غم/ سمكة	%	الوزن كغم	غم/ سمكة	%	الوزن كغم	غم/ سمكة	%	الوزن كغم	غم/سمكة	%
خشني	375	167	30.4	229	175	21.5	350	175	26.6	306	159	26.3	340	185	18.1	320	183	14.5	360	178	26.7
كارب عادي	575	780	46.4	472	470	44.4	680	890	51.6	589	550	50.6	508	880	27.1	940	1120	42.7	889	1370	66.1
بني	30	520	4.2	156	580	14.7	30	85	2.3	179	600	15.4	924	780	49.2	680	970	30.9	68	980	5.1
شلك	75	720	6.1	147	655	13.8	110	780	8.4	43	650	3.7	25	500	1.3	87	720	4.0	15	580	1.1
حمري	20	210	1.6	29	180	12.7	45	450	3.4	8	200	0.7	22	750	1.2	33	480	1.5	11	490	0.8
شبوط	30	670	2.4	11	620	1.0	22	960	1.7	13	820	1.1	18	600	1.0	26	1110	1.2	2	580	0.2
قطان	80	800	6.5	15	1650	1.4	48	1100	3.6	25	2650	2.1	28	2800	1.5	80	2250	3.6	-	-	-
اخرى	25	140	2.0	5	110	0.5	32	135	2.4	2	120	0.2	12	100	0.6	37	120	1.7	1	120	0.1
المجموع	1235			1064			1316			1165			1877			2203			1346		

*أسماك صغيرة مثل اللصاف والبنيني والكراسيس ولايشمل سمكة الجري لعدم وجود سوق لها على الرغم من تشكيلها نسبة تصل الى 10% من المصيد.

جدول (3): احصائية بكمية الأسماك النهرية (بالاطنان) المسوقة في علاوي محافظة ذي قار (الأهوار الجنوبية) خلال المدة من 1980-1988 (عن الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية).

نـــــوع الأسماك	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
خشني	100.00					الإحصائية تقديرية عن عام 1984	الإحصائية لم ترد حسب الأنواع واقتصرت على المجموع فقط		
كارب عادي		40.456	90.464						359.0
بني	109.950	730.954							38.390
شلك								اعتمدت إحصائية عام 1986	
حمري		45.541							
شبوط	850.03	53.845	53.465	63.330	332.500				
قطان	205.02	389.729	134.053		912.080				13.240
أخرى	235.0	390.558	637.774	1239.623	2350.0				502.0
المجمـــوع (طن)	800.0	1651.083	1005.0	2654	5871.450	5871.450	2180	2180	935.0

كانت سمكة الكارب الاعادي الأكثر مبيعا خلال معظم أيام السنة بالنسبة للأسماك الكبيرة والمتوسطة، كما هو الحال لسمكة الخشني بالنسبة للأسماك الصغيرة الحجم (جدول 2). وسجلت سمكة الشلك أعلى نسبة لها في البيع خلال فصل الخريف وبداية فصل الشتاء موعد تجمعها للهجرة. أما أسماك البني فقد سجلت أعلى مبيعاتها خلال شهري مايس وحزيران، وقد يعود هذا كذلك الى موعد هجرتها أو تجمعها للتكاثر. ولم تسجل مبيعات سمكتي الشبوط والقطان نسبة عالية خلال أيام 1988-1989 على الرغم من كونهما قد سجلتا نسبة عالية بين الأسماك المصيدة في بداية الثمانينات (جدول 3). ونشاهد أن الأسماك المصيدة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من الدراسة الأولى هي الأكبر حجما. ومن مراقبتي عن قرب للصيادين بشباك المحير المنتشرين حول المدينة وجدتهم يعيدون معظم الأسماك الصغيرة والمتوسطة الى مياه الهور ومنها أسماك الحمري والكارب العادي والشلك لعدم وجود سوق جيدة لها خلال هذه الشهور. وقد اختلفت هذه النسب خلال عام 1999 بسبب إنتشار سمكة الكراسيس في المنطقة (جدول 4).

مقترحات لتطوير موارد الثروة السمكية

1- تجهيز الصيادين المجازين بشباك نظامية وبأسعار تشجيعية مع المنع منعا باتا استخدام الشباك ذات الفتحات الصغيرة ومصادرة ما موجود منها.

2- تقديم القروض عن طريق المصرف الزراعي أو الصناعي للمساعدة في بناء أو شراء الزوارق والشباك المصنعة محليا أو المستوردة لزيادة مدخولات الصيادين وتحسين قدراتهم الشرائية والحد من استغلال أصحاب رؤوس الأموال لهم، وفرض أسعار مهاودة لشراء الأسماك منهم.

3- أجبار الصيادين على حصولهم لأجازات صيد الأسماك وتحديد مناطق أنتشارهم وتحديد أنواع الشباك والزوارق التي يستعملونها ومعاقبة المخالفين منهم.

جدول (4)- النسبة المئوية لعدد الأسماك المبيعة في عـلاوي الأسـماك حـول منطقة الدراسة خلال عام 1991

نوع الأسماك	الطار	الفهود	مركز الناصرية	سوق الشيوخ
الخشني	35	36	40	31
البياح	-	-	-	13
البني	10	7	7	10
القطان	-	-	1	1
الحمري	10	8	10	8
اللصاف	4	2	-	0.5
البنيني كبير الفم	-	2	-	0.5
الشلك	1	1	1	1
الكارب العادي	10	10	10	11
السمكة الذهبية	30	32	30	24
بلعوط ملوكي	-	2	-	-
الشبوط	-	-	1	-

4- العناية بأسواق الأسماك وفتح سجلات لها لتسجيل كميات الأسماك المبيعة فيها كما ونوعا، مع ملاحظة ضرورة إلزام الصيادين ببيع الأسماك فيها للوقوف على الكميات الصحيحة المباعة في المنطقة.

5- منع صيد الأسماك الصغيرة غير الناضجة بعد منعا باتا ووضع المقاييس الخاصة بالطول الأدنى للأسماك المسموح صيدها والذي يسمح للسمكة بالتكاثر مرة واحدة على الأقل إذ أن الاعتماد على حجم فتحات الشباك لا يكفي لتحديد هذا الطول لكثرة إستخدام شباك الكرفة والمحير والسلية في الصيد.

6- سن القوانين الكفيلة لمعاقبة كل من الصيادين والباعة على سواء في حالة تعاملهم مع الأسماك الأقتصادية الصغيرة والقيام بسحب أجازات مشرفي الاسواق الذين يسمحون ببيع مثل هذه الأسماك في اسواقهم.

7- المساعدة في تشغيل معامل الثلج القريبة من مناطق الصيد كافة وتزويد الصيادين والباعة بالثلج لمنع الأسماك من التلف اثناء النقل وتوفيرها طازجة للمواطنين، مع توفير المخازن المبردة في علاوي الاسماك.

8- التخلص من استخدام مركبات الحمل المكشوفة في نقل الأسماك وتشجيع المسوقين بتوفير السيارات الثلاجة، وإجبارهم على أستخدام الصناديق الخشبية أو اللدائن الشبيهه بصناديق الطماطة. وحفظ الأسماك بأسلوب صحي بعد تغطيتها بالثلج المبروش بعدة طبقات.

9- زيادة مدة منع صيد الأسماك في الأهوار الجنوبية للسماح لأكبر كمية من الأسماك بالهجرة من الأهوار والوصول الى مناطق وضع البيض في نهري دجلة والفرات وخاصة تلك المبكرة في التجمع والهجرة لوضع البيض، مثل سمكة الشلك.

10- معاقبة مستخدمي المفرقعات والسموم بأنواعها عقابا شديدا، وحماية البنى التحتية لعملية صيد وتسويق الأسماك المذكورة أعلاه .

11- انشاء وحدة إرشادية لمتابعة خدمات الثروة الحيوانية وتثقيف الصيادين بالكادر المتخصص، ومزودة بالمعدات الكافية لتفعيلها حتى تقدم خدماتها بشكل كفؤ.

12- حماية مناطق وضع البيض في نهري الفرات و دجلة من التلوث بأنواعه كافة، والعمل على أيقاف عمليات التغيير الحاصلة في طبيعة قاع الأنهار وأعادة الحصى المتجمع عند المقالع المتروكة الى النهر لمساعدته في أعادة بناء نفسه بأسرع وقت ممكن.

13- ضرورة اخذ الثروة السمكية بنظر الاعتبار عند تحديد الحصة المائية للمشاريع الروائية المختلفة والصناعية كافة.

14- إجبار مؤجري المسطحات المائية على تقديم البيانات المطلوبة عن أعداد الأسماك المصيدة والأساليب المستخدمة في الصيد، والتأكد من صحتها سنويا على الأكثر للوقوف على حاله الخزين السمكي لذلك المسطح.

15- زيادة مده عقود إيجار المسطحات المائية وجعلها تتراوح بين الخمس والعشر سنوات وإجبار المؤجرين على تعويض الأسماك المصيدة بصغارها سنويا" وخاصة تلك التي أصبحت أعدادها في تناقص مثل سمكتي الشبوط والقطان، ومراقبة عملية التعويض بصغار الأسماك مراقبة جادة من قبل متخصصين.

16- دراسة إمكانية استغلال المسطحات المائية هذه والخلجان المغلقة المتصلة بها وغيرها بعد تقييم المخزون السمكي فيها ووضع الخطط لتطويرها.

17- حماية الأسماك التي في طريقها إلى الانقراض بمنع صيدها لاكثر من موسم صيد. وتعويضها بصغارها المنتجة من قبل المفاقس الصغيرة التي لابد من نشر عدد منها في أنحاء القطر وفي منطقة الاهوار خاصة.

18-تشجيع إنشاء مزارع تربية للأسماك وخاصة التربية المختلطة منها، وترويج طريقة التربية في الأقفاص، لاستغلال فروع الأنهار الصغيرة وقنوات البزل في التربية، وكذلك تشجيع القطاعين الخاص والمشترك على إنشاء الشركات أو الجمعيات التعاونية للقيام بتسويق الأسماك وتقديم القروض للصيادين ومساعدتهم في أعمالهم .

19-عدم إدخال أي نوع من الأسماك المستوردة إلى المياه العراقية خوفا" من الأمراض والتنافس على الغذاء، بل السيطرة على إدارة مصائد الأسماك بشكل علمي مدروس وتشجيع تربية غير الاقتصادية منها.

المصادر

الخياط، حسن. 1975. جغرافية أهوار ومستنقعات جنوب العراق، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- البحوث والدراسات العربية. المطبعة العالمية.

الشماع، عامر علي.1993. دراسة أولية لغذاء سمكة البني *Barbus sharpeyi* في هور الحمار-الفهود-العراق. Marina Mesopotamica، 8 (2): 298-308.

الشماع، عامر علي وزمزم محمد جاسم ومحمد جعفر كاظم.2002. معامل الطول للأسماك وطول ضلع فتحة الشبكة الغلصمية لصيد الأسماك في مسطحات جنوب العراق. مجلة الثروة السمكية، (21): 55- 59.

الشماع، عامر علي وعباس ناجي بلاسم وآمال فوزي حسن وباسمة خالد عبد 2002. التغذية الطبيعية لسمكة الكارب الذهبي *Carassius auratus* L من نهر الفرات والمياه المجاورة له في محافظة ذي قار- جنوب بغداد. مجلة الثروة السمكية (21): 49-54.

بلاسم، عباس ناجي و الشماع، عامر علي وعلي عبد الصاحب كاظم والكبيسي،طلال فحل. 2002. انتشار السمكة الذهبية *Carassius aurtatus* L. في المياه الداخلية من العراق. مجلة الزراعة العراقية. 7 (7) :158-163.

Al-Shamma'a, A. A. 2004. Fish collection from Al-Hammar Marsh, South of Iraq. Iraqi Journal of Science and technology. 1 (1):120-123.

Al-Shamma'a, A.A. and Zamzam M. J. 1993. The natural food of *Liza abu* during the flood in Al-Hammar marsh, South Iraq. Zoology in the Middle East 9, 59-64.

FISHERIES OF THE IRAQI MARSHES IN THE PAST, THE FUTURE AND THE MEANS OF DEVELOPMENT

A. Al-Sha´maa
Animal and Fish Resources
The Ministry of Scince and Technology, Basra, Iraq

ABSTRACT

The waters of marshes and rivers comprise about 70%of the total area of water bodies in the country. They are regarded a good source for fish a resources, if the complete protection is available .In order to estirnate the fish fortune level in these water, anumber of field visits to the marshes of southern Iraq were done, in the areas that are near to city of Nassiriya, they in clued Al-A´kika, Al-Tar and Al-F´hood, to the north west of Hor Al-Hammar. The first visit (study) was in 1988-89, then it was followed by a next one in 1999-94. The peoples of marshes use different kinds of nets. The study also concerned with visiting of local markets and fish markets which are spreading throughout the area of study. After achieving the study by the work team of fishery researchers that included actescription of fish resources reality in the marshes and the obstacles that faced it, many scientific thoughts were suggested that aim to the best ways for raising and developing the fish fortune of the marshes in the resources.